

غريب الحديث (غريب الحديث للحربي)

وقال إبراهيم النخعي : بنت مخاض وابن مخاض وابن لبون وحِقَّةٌ وجَذاعةٌ .
فأمَّ القصاص في عمدتها فلم يختلفوا فيه لأَنَّه جائزٌ أَنْ يُشَقَّ اللَّحْمُ
حَتَّى يَبْدُوَ الْعَظْمُ . ثم السَّابِعةُ : الهاشميةُ وهي - فيما أخبرني أبو نَصْرٍ
عن الأصمعي - قال : التي تَهْشِمُ الْعَظْمَ وفيها من الرواية : .
حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ قَتَادَةَ : أَنَّ عَيْدَ الْمَلِكِ بْنِ
مَرْوَانَ قَضِيَ فِي الْهَاشِمِيَّةِ عَشْرَةَ أْبْعُرَةَ . وهو قولُ سُفْيَانَ وَقَتَادَةَ .
وكان مُعَاوِيَةَ وَفَضَالَةٌ يَجْعَلَانِ فِيهَا مِائَةَ دِينَارٍ وَلَمْ يَوَقِّتِ الْحَسَنُ
فِيهَا شَيْئاً . وقال مالكٌ : أَمْرٌ أَيْ ذَنْبٌ فِيهَا اجْتِهَادُ الْإِمَامِ . قال إبراهيم :
وَدَلَّ هَذَا - أَيْضاً - إِذْ لَمْ يَجْمَعُوا عَلَى دِيَّةٍ أَنْ ذَلِكَ كَانَ مِنْهُمْ
حُكُومَةً عَلَى الْاجْتِهَادِ . ثُمَّ الثَّامِنَةُ : الْمُنْقَلِةُ وهي - فيما أخبرني أبو
نصر عن الأصمعي - : التي يخرج منها عظام